٢٥/٤/١٩٨٧).

الصحافة الاسرائيلية عقّبت على كلام رابين وذهبت أبعد حين كتبت: «من المحتمل ان يكون رابين محقاً؛ ولكن من المتعذر الافتراض ان تكون نهاية دورة المجلس مؤشراً على توقف الجهود المبذولة من قبل م.ت.ف. للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل... ويبدو ان ' فتح ' بدأت، في هذه الايام، بتصعيد الانشطة المعادية، وان انعقاد المجلس كان، فقط، توقيتاً مناسباً لهذه الغاية. ومن المؤكد انه بعد انفضاض المجلس والخروج بقرار تصعيد الكفاح المسلح، فاننا سوف نشهد المزيد من محاولات مس أمن اسرائيل» (**هآرتس** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

اما رئيس الحكومة، اسحق شامير، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة. ففي لقاء مع مجموعة من المسؤولين الاميركيين عشية سفره في زيارة لفرنسا، صرح بأن «اسرائيل مدينة للاردن لحؤوله دون [الفدائيين] من القيام بانشطة معادية لاسرائيل من داخل اراضيه، ومنعهم من نقل الاسلحة عبر حدوده» (**عل همشمار** ، ٢٥/٤/١٩٨٧). وفي لقاء آخر مع وفد عمالي هولندي يزور اسرائيل، قال ان م.ت.ف. تشكل خطراً على الاردن اكثر منه على اسرائيل، مؤكداً «ان ليس ثمة اي عقبة على طريق السلام مع الاردن، لأن موقف عمان من م.ت.ف. يتماثل مع موقف القدس» (**دافار** ، ٢٤/٤/١٩٨٧). وفي تعليقه على قرار الحكومة المصرية بشأن غلق مكاتب م.ت.ف. في القاهرة على خلفية قرار المجلس بشأن العلاقة مع مصر، عبر شامير عن ارتياحه، حين قال: «هذه الخطوة لم تفاجئه... وقد اوضحت اسرائيل لمصر، مراراً وتكراراً، ان مصالحها ومصالح م.ت.ف. متناقضة» (**المصدر نفسه** ، ٢٨/٤/١٩٨٧).

ثمن الوحدة ـ مزيد من التطرف

تراوحت ردود الفعل الاسرائيلية على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني والعودة الى سياسة التشدد، بين ثلاثة اتجاهات: الاول اعتبرها عاملاً مساعداً في ازالة عقبة كأداء عن طريق المسار السياسي؛ والثاني اعتبرها تعبيراً عن ضعف عرفات وفقدانه القدرة على الاستمرار في الخط المعتدل الذي اوصل الى تفاهم مع الملك الاردني حسين والدول العربية المعتدلة؛ اما الثالث، فقد حمّل مسؤولية عودة ظاهرة التشدد الى سياسة م.ت.ف. الى تعنّت السياسة الاسرائيلية ـ الاردنية ـ الاميركية من مسألة الاعتراف بالمنظمة.

وفي هذا الخضم من الآراء المتباينة، عقّبت اوساط اسرائيلية، رفيعة المستوى، على اعلان م.ت.ف. عن الغاء «اتفاق عمان» قائلة: «لقد زالت عقبة كأداء عن طريق المسار السياسي واضحى التقارب بين الموقف الاردني والموقف الاسرائيلي اكثر واقعية إزاء صلاحيات المؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة». وعزت هذا التحليل الى الانطباع الذي تكوّن في اسرائيل على اثر المذكرة التي قدمها مساعد المبعوث الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، وات كلوفيريوس، بعد محادثاته في عمان. وقد تزامن هذا التطور مع انباء عن خطة سياسية جديدة لشمعون بيرس، قد تحظى بموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، حول المؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة» (**هآرتس** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

وعبّر آخر عن رأي اكثر تطرفاً، حين كتب: «باستطاعة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان ينام قرير العين. ان الغاء اتفاق عمان ازال التهديد الفوري من فوق رأس حكومة الوحدة القومية... واصبح مشكوكاً في ان يشكل موضوع المؤتمر الدولي مبرراً لحل الحكومة في اسرائيل... ومما لا شك فيه ان تصالح عرفات مع بعض زعماء المنظمات [الفدائية] المتطرفة قد الغى، عملياً، مضمون الاعدادات التحضيرية كافة التي قام بها كل من بيرس ومبارك والملك حسين» (شموئيل سيغف، **معاريف** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، وصف صحفي آخر نداء المجلس الوطني الفلسطيني الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، بأنه «يدعو الى القضاء على اسرائيل، ولكن بصورة مختلفة. فبدلاً من تسمية الاشياء باسمائها، قالوا هذه المرة: ندعو الى عقد مؤتمر دولي يكون من صلاحياته فرض تنفيذ قرار الامم المتحدة بشأن التقسيم، الذي معناه الانسحاب الى حدود الفناء. لقد رأينا في الجزائر قطيعاً من الذئاب يظهر بمظهر النعاج للوصول الى الهدف المنشود، ولكن وفق متطلبات العصر وتلبية لاحتياجات السياسة السوفياتية، سندهم الوحيد» (حغاي أيشد، **دافار** ، ٢٤/٤/١٩٨٧).

وعقّب ثالث على نتائج الدورة من حيث تأثيرها